

أضرار الإعلام الآلي والمواقع الإلكترونية على التعلم

DAMAGE TO AUTOMATED MEDIA AND WEBSITES TO LEARNING

Dr. Abdelkader ADALA الدكتور: عبد القادر عدالة

University of Mascara جامعة معسكر

adalaabdelkader@hotmail.fr

Accepted:	قبل النشر: 2018/10/07	Received:	2018/01/22	استلم:
-----------	-----------------------	-----------	------------	--------

ملخص:

إن انتشار استعمال أجهزة الإعلام الآلي وربطها بشبكة الاتصال العنكبوتية بشكل كبير وسريع وطنياً ودولياً، دليل قاطع على مدى أهمية هذا التجهيز التكنولوجي وأهمية المواقع الإلكترونية والاجتماعية في حياتنا الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. لكن، سوء الاستعمال أو الإفراط في استعمال الإعلام الآلي والأنترنت يحوّلها إلى سلاح هدام وآفة خطيرة تُعيق تكوين الناشئة حركياً، وجدانياً، ولاسيما ذهنياً. وشأنهما في ذلك شأن أيّ جهاز تقني أو تكنولوجي. فكلاهما سلاح ذو حدين، قيمته الاستعمالية أو الخلقية مرهونة بمدى وعي الشخص الذي يمتلكه. وسنحاول في هذا البحث إبراز أخطر الأضرار البيداغوجية التي تنتج عن سوء استعمال هذا الابتكار العظيم. كما سنقدم تصوّراً لعلاج هذه الآفة من وجهة نظرنا. والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التحليلي النقدي الذي نراه ملائماً لهذه المقاربة.

الكلمات المفتاحية: الكمبيوتر؛ المواقع الإلكترونية؛ الأضرار؛ المهارات؛ التعلم.

Abstract:

Nowadays everyone witnesses the large and powerful spread of computer usage with Internet access, in houses, institutions and companies. This phenomenon demonstrates undeniably that this technology became a crucial equipment for our economical, social and cultural life.

However it must be pointed that the overuse or misuse of this device play a negative role in the field of education and pedagogy.

Indeed, this device is like any other equipment, a double edged- sword whose value rests upon the level of consciousness of its owner.

Keywords : Computer; Web sites; Disadvantages; Competences; Instruction.



مقدمة:

لا يخفى على أحد اليوم، مدى ما للمواقع الإلكترونية والمعلوماتية - بشكل عام- من آثار إيجابية على مختلف الفئات والمراكز الاجتماعية. وهذا، بحيث لا يخلو أي قطاع، بل أية مؤسسة من جهاز أو أجهزة كمبيوتر موصولة بشبكة الاتصال العنكبوتية التي لا غنى عنها من أجل تسيير شؤونها. إذن، كيف يكون للمواقع الإلكترونية تأثير سلبي في تكوين الناشئة؟ أليس في الأمر مفارقة واضحة؟

وإذا كانت المنظومة التربوية والمنظومة الجامعية تهدفان إلى ترسيخ وتنمية مجموعة من المهارات عند الطلبة⁽¹⁾، وكانت كلتاهما تستعين حالياً ولهذا الغرض بالتجهيز المعلوماتي لضمان تكوين عصري، سريع وغازير؛ فكيف يقف هذا التجهيز ذاته، بما يحويه من مواقع إلكترونية، عائقاً أمام تنمية هذه المهارات؟ إن المهارات التي تهدف المدرسة أو الجامعة إلى تنميتها يقسمها الخبراء إلى ثلاثة أقسام: حس - حركية، وجدانية، ذهنية. فهل للمواقع الإلكترونية تأثير سلبي عليها كلها أم على بعضها فقط؟

تلك هي أهم المشاكل التي نحاول معالجتها في هذه المداخلة، باتباع المنهج التحليلي النقدي الذي يبدو مناسباً لهذه المقاربة.

التحليل:

أولاً وقبل كل شيء، يجب التأكيد على أن الحديث عن أضرار الإدمان على التعامل المفرط مع شبكة الأنترنت لا يعني أننا ننادي بإحداث قطيعة مع هذه التقنية العصرية. ولا نعتقد أن هناك من يجزؤ، ولا سيما من الباحثين في عصرنا، على اتخاذ هذا الموقف الرجعي. إنه موقف يدعو إلى ترسيخ الأمية بالمعنى المعاصر لمفهوم "الأمي" والذي أصبح شائعاً منذ مطلع هذا القرن الحادي والعشرين. فالأمي الآن؛ هو العاجز عن استعمال الكمبيوتر وما يتصل به من أنترنت. (وهو الجاهل أيضاً للغة الإنجليزية: لغة العلم والعالم).

وإنما ننوي التنبيه إلى المخاطر التي يُسببها التعامل اللامشروط مع شبكة الأنترنت، على التعلّم بمختلف أطواره من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة. فهي سلاح ذو حدين. فكما لا تخفى مزاياها على أحد اليوم؛ فلها أيضاً سلبيات يجب

(1) د. التل سعيد وآخرون، قواعد التدريس في الجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 1997، أماكن متعددة، د. زيتون عايش، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1999، أماكن متعددة.

تسجيلها والعمل على علاجها قدر المستطاع. فما هي أبرز هذه الآفات التي تنتج عن الاستعمال المفرط لجهاز الإعلام الآلي ولشبكة التواصل الاجتماعي و- بالتالي- عن زيارة المواقع الاجتماعية والإلكترونية؟ وكيف يمكن مكافحة هذه الآفة العصرية؟

المبحث الأول: أضرار هذه الآفة:

لقد ذكرنا في التمهيدي أن كلاً من المنظومة التربوية والمنظومة الجامعية تحذف إلى ترسيخ وتنمية مجموعة من المهارات الحس- حركية، الوجدانية والذهنية عند الطلبة⁽¹⁾. وقد تأكد ذلك في ظلّ الإصلاحات التربوية التي تتبناها المنظومة التربوية في الجزائر، منذ إقرار تطبيق نظرية التعليم بالأهداف وأخيراً مع تطبيق نظرية المقاربة بالكفاءات، وفي ظلّ إقرار النظام الجامعي الجديد L.M.D الذي بدأت الجامعة الجزائرية العمل به منذ السنة الجامعية : 2004-2005. وقد زامن هذا وذاك تجهيز المدرسة والجامعة بأجهزة إعلام آلي موصولة بشبكة الأنترنت، مع فرض تدريس مادة الإعلام الآلي على طلبة المرحلة الثانوية. وهذا كله من أجل تدعيم الإصلاح التربوي والجامعي الجديد.

وإذا كان التلميذ يشغل بجهاز الإعلام الآلي، وما يتصل به من شبكة اتصال تحت توجيه ومراقبة أستاذه في الثانوية؛ فإنه خارجها يستطيع ذلك دون أيّ حسيب أو رقيب، ولا سيما مع انتشار مقاهي الأنترنت في كل مكان، فضلاً عن تواجد هذا الاتصال في كل منزل تقريباً.

فما هي المهارات التي يقف التعامل المفرط مع شبكة الأنترنت عائقاً دون تنميتها؟ أو ما هي أضرار الأنترنت على

التلميذ والطالب؟

1- عرقلة المهارات الحس- حركية: (الأضرار الحس - حركية)

إن الإفراط في استعمال الكمبيوتر يؤدي إلى فقدان التدريجي لعادة الكتابة وفنّ التحرير، مما يُنتج لدينا مع الوقت أُمّيين بالمعنى التقليدي للكلمة، حيث أن الأمّي - كما هو معروف - من لا يعرف القراءة والكتابة. ومن هذا التعريف التقليدي، نستخلص أن من لا يعرف الكتابة أمّي، حتى ولو كان يجيد القراءة، بناء على قانون التبسيط المنطقي في المنطق الرياضي.

(1) شريكي محمد وبوخيزة أحمد، التكوين عن بُعد، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر 1999، ص 6.

وإذا أضفنا إلى ذلك، قلة اهتمام المنظومة التربوية عندنا للأسف بمادة الخطّ في الطور الابتدائي، بدليل كتابة بعض الطلبة الرديئة في الثانويات والجامعات والتي لا تعكس مستواهم، إذا أضفنا ذلك؛ تبين لنا خطورة الظاهرة على مهارة الكتابة. ونعتقد أننا نتفق على الترحيب بإضافة مهارة وهي الكتابة الآلية، لكن لا على حساب امتلاك مهارة سابقة أوليّة وهي الكتابة اليدوية.

كما أن الإدمان على استعمال الكمبيوتر قصد التواصل مع المواقع الإلكترونية، يُحوّل صاحبه إلى شبه أبحر، نتيجة الجلوس لساعات متواصلة أمام الجهاز. إنه وضع قد يُفقد أو يُضعف - على الأقل - القدرة على التعبير الشفهي الفصيح والسليم. فالتعبير السليم ملكة ومهارة تُكتسب بالممارسة، شأنه في ذلك شأن الكتابة أو القراءة... إلخ. بقي أن نشير إلى الأثر السلبي الذي يتركه الاستعمال المفرط للكمبيوتر على حدة وقوة الإبصار، بفعل الإشعاع الصادر من الشاشة، مما ينعكس سلباً على الشاب ويؤثر على مردوده الدراسي ويقوم عائقاً أمام نجاحه في تأدية رسالته كمواطن إيجابي فعّال في المجتمع.

2- عرقلة المهارات الوجدانية: (الأضرار الوجدانية)

إن الارتباط المفرط بالكمبيوتر وشبكة الأنترنت، يخلق علاقة حميمة بين الطفل أو المراهق أو الشاب وجهاز الكمبيوتر وما يتصل به من مواقع. لكن هذه العلاقة، كلّما قويت؛ كلما ضعفت العلاقة العاطفية القائمة بين أفراد الأسرة. فالتواصل الآلي يحلّ محلّ التواصل الحي. وبفتور أو غياب التواصل الحي؛ تضعف النزعة الاجتماعية عند الشخص، لتنشأ عنده نزعة فردية، بينما يتفق كثير من المفكرين والعلماء أن الإنسان اجتماعي بطبعه. بل أن كلمة "الإنسان" ذاتها يقال بأنها مشتقة من الأُنس المضاد للوحشة. وينجم عن هذا التباعد بين أفراد الأسرة؛ احتفاء التكافل والتضامن المادي والمعنوي، مما يُنذر بتفكك الأسرة وهي الخلية الأساسية للمجتمع الذي لا يتكون إلا من مجموعة أُسر. والخلل الأسري يضرّ بالتعليم، لأن الأسرة هي المؤسسة المختصة الأولى في التربية والتكوين. والمطلوب هو إنشاء علاقة تكاملية بين الأسرة والمدرسة.

إن ضعف المشاعر الوديّة المتبادلة نتيجة التفاعل السلبي مع الأنترنت لا يشكّل خطراً على الأسرة فقط، وإنما على الوطن والأمة؛ حيث يؤدي إلى ذوبان شخصية المراهق أو الشاب في هذه المواقع التي قد تسيطر عليها قوى عنصرية معادية لقيمنا الخلقية ولتعاليمنا الدينية أو قوى فاسدة هدامة تنشط لنشر الرذالة وقيم الشر في المجتمع والأمة. فيتسمّم تفكير الشاب ووجدانه هو الآخر، فيتصرّف ضد مقوّمات أمته وثقافتها، ضارباً عرض الحائط ما جنى من هذه الأمة من ثمار منذ ميلاده إلى اشتداد عوده.

هذا عن المشاعر العاطفية تجاه الأسرة، المجتمع، الوطن والأمة، أما عن المشاعر تجاه عالم الأشياء؛ فإن الإدمان على الاشتغال بالإنترنت، من شأنه أن يُنشيء عند الشاب مع مرور الوقت ما يمكن تسميته بـ "الصَّئِمية الإلكترونية"، بحيث يكاد يتخذ الجهاز صَنَماً معبوداً يُطلب منه المدد في مجال البحث عن المعلومة. وهذا التقدير للكمبيوتر المقارب للتقديس، ينشأ على حساب شيء أساسي، وهو تقدير وتمجيد الكتاب والمكتبة و - بالتالي - فخور الحماس المعهود واللذة المألوفة عند اصطياذ المعرفة من ثنايا الكتب، فيتَمَّ الإسراع بتدوينها عملاً بالحكمة : "القراءة صيد والكتابة قيد". وهذا هو سرّ تقدير الكتاب والإقبال على المطالعة عند الناس. ويتربّ على هذا الوضع المؤسف، الاستخفاف بتراث الإنسانية الحضاري والثقافي، نتيجة التدقّق المعلوماتي، وسهولة الوصول إلى المعلومة. فالأمر لا يتطلب أكثر من إجراء حركة بسيطة بالأنامل لاستحضارها.

3- عرقلة المهارات الذهنية: (الأضرار الذهنية)

إن الأضرار التي يُلحقها الإدمان على الاشتغال بالإنترنت على الجوانب الذهنية لا تحفى على أحد من المرتبّين، ويمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

إن المبالغة في الاعتماد على التخزين الآلي في الكمبيوتر ولواحقه، يُضعف عند الشخص القدرة على التذكّر، لأنه قد ثبت أن القوى الذهنية من تذكّر، تخيّل، تركيز، تفكير وذكاء؛ تقوى بالاستعمال وتضعف بالإهمال، شأنها في ذلك شأن الأعضاء والعضلات. ولَيّت الأمر يقف عند حدود إضعاف القدرة على التحصيل. فإن العدوى لا تلبث أن تشمل كل الدرجات التي رسمتها التعليمية الجديدة بزعامة المربيّ الأمريكي المعاصر (بلوم)، حيث وضعت هذه النظرية التربوية سُلماً للأهداف الإجرائية التي تطمح المدرسة إلى بلوغها. وهذه الأهداف تتمثل في المهارات التي تهمّنا هنا، كل مهارة هي بمثابة درجة في السُلّم، اكتسابها يهيء المتعلم لاكتساب مهارة أرقى⁽¹⁾.

وهكذا، فإذا كان الإدمان على استعمال الأنترنت يُضعف القدرة على التحصيل؛ فإنه لا يلبث أن يُضعف القدرة على الفهم وهو الدرجة الموالية في سُلّم (بلوم). فالتلميذ الذي يكتفي بالنقل الحرفي للمادة المعرفية أو لنقل - على وجه الدقة - التلميذ الذي يكتفي بسحب المادة من الأنترنت بتفاصيلها؛ فإنه يُعطّل ذهنه عن محاولة الفهم والاستيعاب. لقد

(1) المرجع نفسه، ص6 وما بعدها.

أصبح في خدمة الآلة، بدلاً من أن تكون الآلة في خدمته. إنها حالة نموذجية للاستيلاء أو الضياع الذي يتحدث عنه (هيجل)، (ماركس)، (فريدمان) وغيرهم.

كما أن الفاقدة للقدرة على الفهم، يستحيل عليه الوصول إلى مرتبة التحليل، حيث يُطلب منه التعمق في المادة المعرفية قصد تفسيرها أو تأويلها. وإذا كان التحصيل والفهم مجهوداً فكرياً بمستوى أدنى؛ فإن التحليل يقتضي مجهوداً أكثر. والعجز عن القيام به؛ يدفع الطالب إلى مزيد من الهروب إلى الأمام، للإتيان بالتحليل لا بواسطة العُصارة الذهنية، إنما من الأنترنت أو من هذا الكتاب أو ذاك لنسخه نسخاً أو سحبه سحِباً.

وما قلناه عن التحليل؛ نقوله عن التركيب. فالعاجز عن التحليل، عاجز - بالأحرى - عن التركيب، لأن الثاني أعلى مستوى من الأول في سَلَم المهارات الذهنية من زاوية تربوية معاصرة⁽¹⁾. وهذا، لأن التركيب يسمح لصاحبه ببلورة زبدة ما وصل إليه من تحليل في بضعة أسطر أو في نقاط أو في خُطاطة أو جدول أو في صيغة رياضية أو منطقية أو في رسم بياني. فمن يُركّب جيداً، يُحلل بالضرورة جيداً. وعكسها المنطقي: من لا يحلل جيداً، فإنه لا يركّب جيداً. والصورة المنطقية: (ق $\Leftarrow$ ك) $\Leftarrow$ (ك $\Leftarrow$ ق) قانون عكس النقيض.

أما مستوى التقويم؛ فهو أبعد ما يكون عن المدمن على ارتياد المواقع الإلكترونية. فالذي لا يفهم البضاعة المعرفية الموضوعية أمامه ولا يقدر على تحليلها وتلخيصها؛ فكيف له أن يُقيّمها أو يُقوّمها؟⁽²⁾

النتائج الميدانية :

1. رداءة الخط لقلّة ممارسة الكتابة اليدوية.
2. العجز عن التعبير القويم والفصيح، لقلّة الاعتماد على النفس في الصياغة اللغوية للأفكار.
3. سطحية التفكير وضحالته وانعدامه أحياناً، ممّا يجعلنا أمام تلاميذ بُلداء. فالعجز عن التفكير السليم ينعكس سلباً على التعبير، والعكس صحيح. فالتكامل بينهما جلبي لكل عاقل.
4. انتشار ظاهرة النقل الحرفي المفضوح بالنقطة والفاصلة (أي السرقة العلمية والأدبية)، تحت التسامح السلبي لبعض المعلمين والأساتذة عند إعداد العروض والبحوث. وقد امتدت الآفة إلى مذكّرات التخرج، بل إلى رسائل

(1) التل سعيد وآخرون، المرجع السابق، ص 278.

(2) زيتون عايش، المرجع السابق، ص 181 وما بعدها.

المجستير والدكتوراه. وقد اشتهرت الظاهرة باسم: "النسخ - اللصق". فالتلميذ المتعوّد على البحوث الزائفة - بتغاضي معلمه أو أستاذه مع عميق التقديرات لكل المدرسين الجديين الأكفاء - تلميذ هذا شأنه؛ سينقل معه هذه العادة السلبية إلى الجامعة، ليصير مجرد آلة لا تُحسن سوى النقل الحرفي. والنتيجة العامة؛ هي فشل المدرسة والجامعة في تخريج جيل نافع منتج قادر على الابتكار والإبداع.

وهكذا بمرور الوقت، تتحول المدرسة والجامعة إلى مجرد مَصْنَعين للشهادات، تُمنح لمتخرّجين يصعب التمييز بينهم وبين غيرهم من الناس، بمعزل عن الوثائق الإدارية. إنه وضع مؤسف أن نجد أنفسنا أمام موظفين، وقد يتقلّدون وظائف سامية، تحملهم شهاداتهم عوض أن يحملوا هم شهاداتهم (على حدّ تعبير أستاذ الفلسفة الفاضل الدكتور محمود يعقوبي). والآن، كيف السبيل لعلاج هذه الآفة المستفحلة المستشرية في الكيان التعليمي الرسمي عندنا؟

المبحث الثاني : علاج الآفة:

بادئ ذي بدء، نقول أنه لا توجد وصفة سحرية نستطيع بها علاج هذه الآفة بين يوم وليلة. بل أن الأمر في حاجة إلى تجنيد مختلف القوى الفاعلة في التعليم عبر كل أطواره، من ذوي الخبرة والكفاءة في التدريس وفي التوجيه التربوي، بالإضافة إلى خبراء جامعيين من مختلف الفروع، تحت إشراف لجنة تتكوّن من أعضاء متخصصين في التربية والتعليم. ومَهْمَة الجميع؛ القيام ببحث علمي، هدفه تحديد مزايا وعيوب التعامل اللامحدود مع هذه المواقع الإلكترونية على التعليم والتعلّم، بالاستناد إلى تحقيق ميداني، مع البحث عن كيفية مكافحة العيوب والأضرار.

في انتظار تحقيق هذا المشروع - إن كُتِبَ له التجسيد - نقترح بعض الحلول، كفرضيات قابلة للنقاش والإثراء لمكافحة أضرار استعمال المواقع الإلكترونية. وهذا في ميدان تدريس الآداب والعلوم الإنسانية بصفة خاصة في الثانويات والجامعات، كنموذج نظري قابل أو غير قابل للتوسيع إلى ميادين أخرى. والحلول المقترحة كما يلي:

1- رفض البحوث العادية المطبوعة بالكمبيوتر، الخاصة بالمقاييس / المواد، وإلزام التلاميذ والطلبة بكتابتها باليد (من الواضح أننا لا نقصد الرسائل الجامعية). وهذا، لأن الكتابة باليد تكشف إن كانت الصياغة من اجتهاد الطالب أم مسروقة، فضلاً عن المحافظة على عادة الكتابة اليدوية وعلى فن التحرير.

2- إلزام الطالب المكلف بإعداد البحث بشرح وفتح أبواب الحوار مع زملائه، بإشراف وتوجيه الأستاذ، حول موضوع البحث من المقدمة إلى الخاتمة وضبط النتائج، بحيث يتم إشراك أغلبية الطلبة في بناء الدرس التطبيقي. وهذا من شأنه أنه يجعل الطالب يعاني فكرياً ولغوياً ومنهجياً في طبع العمل وإعداده مُسبقاً، لأنه شاعر بمسؤوليته أمام الأستاذ وأمام زملائه.

3- إحلال معالجة النصوص ذات العلاقة الوطيدة بالمادة / المقياس وبالمحاور المقررة في حصة التطبيق، محلّ البحوث التقليدية، كلما كان ذلك ممكناً. فالعمل بواسطة النصوص يُحوّل القاعة إلى ورشة عمل، يشارك فيها الطلبة وأستاذهم بالشرح، بالتحليل والمناقشة. فهو أسلوب يُوقّر الجو للتفلسف والتفكير، أكثر بكثير من البحوث التقليدية، ويجعل الحصّة تطبيقية بأنّ معنى الكلمة. إن السيادة في حصة معالجة النص، لا تكون للأستاذ ولا للطلاب المكلف بالبحث، إنما لصاحب النص. وعلى الجميع، الاجتهاد لفهم قوله وتحليله ومناقشته.

4- إلزام الطلبة بتلخيص كُتُب أو فصول من كتب معيّنة، قصد استيعابها من جهة، وقصد تدريبهم على مهارة التلخيص الضرورية لإعداد البحوث ومذكرات التخرج وما يليها من رسائل ما بعد التدرج من جهة أخرى.

5- العمل على ملء الفراغ بتكليف التلاميذ والطلبة بالقيام بأعمال منزلية على هامش المحاضرات، من قراءة مركّزة لمراجع وإتباعها بتلخيص، أو البحث عن معلومات معيّنة في مصادر أو موسوعات أو معاجم، أو القيام بحلّ تمارين محددة، مع مراقبة ذلك وتقييمه بنقاط تُحتسب في علامة التطبيق (وفي علامة الفرض بالنسبة لتلاميذ الثانوي). وهذا، من أجل تشغيلهم بما ينفعهم وإشغالهم عن استعمال الكمبيوتر والأنترنت في كل وقت. وقد قيل:

" إن الشباب والفراغ والجِدّة مفسدة للمرء أيّ مفسدة "

أما بالنسبة للحصّة النظرية؛ نقترح اختيار الحوار طريقة في التدريس بدلاً من التلقين التقليدي الذي يتخذ شكل الإملاء الحرفي أحياناً، إن لم نقل في أغلب الأحيان⁽¹⁾. لقد أثبت الخبراء المعاصرون في ميدان التربية والتعليم عُقم التلقين وأهمية الحوار وفعاليته⁽²⁾. إن المنهج السقراطي الحواري التوليدي يشجّد تفكير الطالب وذكاءه، بينما المنهج التقليدي التلقيني يُكرّس عنده عادة النسخ - اللصق السيئة التي ستقتل فيه روح البحث وروح المبادرة الخلاقة. لكن، يجب أن نعترف بصعوبة تطبيق هذا الأسلوب، متى تجاوز العدد 40 أو 50 طالباً في الفوج أو الوحدة التربوية.

6- بالنسبة لبناء موضوع الامتحان؛ أمامنا طريقتان: إحداها سلبية تقف عند مستوى اختبار قدرة التذكّر عند الطالب و- بالتالي - تُعزّز عنده الروح الآلية البافلويفية التي يُكرّسها الإدمان على الأنترنت في ذهن الطالب، وهي طريقة

(1) التل وآخرون، المرجع السابق، أماكن متعددة.

(2) منشور وزاري، دليل أستاذ الفلسفة، المفتشية العامة بوزارة التربية، الجزائر 2006، ص4، منشور وزاري، المقاربة بالكفاءات وبناء

المناهج، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر 2004، أماكن متعددة

الأسئلة المباشرة. والثانية إيجابية تختبر عند الطالب مختلف القدرات والمهارات المذكورة سابقاً : التحصيل، الفهم، التحليل وما إليها. وبالتالي، تساهم في إذكاء الروح النقدية لدى الطالب وفي تشجيعه على الإبداع وهي - بالنسبة لميدان تدريس الفلسفة - تتمثل في السؤال المثالي (أي المقال) وفي معالجة النص. وهذا، مع ضرورة تدريب الطالب على حلّ تمارين في المنطق ذات الصلة بالخواص المدروسة، من أجل التحكّم في آليات التفكير المنطقي السليم، قصد توظيفها بوعي ودقّة في كتابته للمقال أو في معالجته للنص.

تلك هي الحلول التربوية التي نقترحها للعلاج الجذري لآفة الإدمان على التعامل مع المواقع الإلكترونية. غير أن الحلول التربوية - على أهميتها القصوى - لا تكفي وحدها. فلا بُدّ من تدعيمها بإجراءات قانونية إدارية صارمة، تضمن مكافحة الأسلوب التلقيني التقليدي العقيم في ميدان تدريس الفلسفة بصفة خاصة و - بالتالي - مكافحة السرقة الأدبية والعلمية. من ذلك ما يلي :

- 1- إلزام السادة المفتشين في التعليم الثانوي لأساتذة مادة الفلسفة بتطبيق التوجيهات الرسمية الخاصة ببناء مواضيع الامتحان واتباع سُلّم التنقيط المقرّر في التصحيح.
- 2- إلزام الأساتذة في التعليم الثانوي بضرورة التعامل مع النصوص، بحيث يتناول الأستاذ مع طلبته نصّاً واحداً على الأقل عند كل محور، نظراً لما لمعالجة النصوص من فوائد جمة مذكورة آنفاً.
- 3- منع إملاء الدروس النظرية وفرض طريقة الحوار الفعّالة والمهادنة ذات المردود الأوفر.
- 4- إلزام المفتش، من طرف المفتشية العامة بالوزارة، بالقيام بدوره في المساهمة في تكوين الأساتذة التابعين لمقاطعته، من خلال الزيارات العادية الدورية وزيارات التثبيت، ومن خلال عقد ندوات، أيام دراسية وملتقيات تكوينية. وإيفاد الوزارة بتقرير مفصّل عقب كل عملية، مُؤعّج من طرف المفتش المعني ومن مدير المؤسسة التعليمية محلّ النشاط التربوي ومدير التربية، المسؤول عن المقاطعة.
- وفي حالة التقصير العمدي من قِبَل الأستاذ أو المفتش؛ نقترح تحذيره أو إعذاره كتابياً مرة أو مرتين، مع تمكينه من الاطلاع على الإعذار أو التحذير وتوقيعه. وفي حال استمراره في التقصير؛ على الأطراف الوصية معاقبته في حدود ما يسمح به القانون.
- 5- بالنسبة للتعليم العالي؛ نقترح إحداث نظام يَمَكّن مسؤولي الجامعة من اكتشاف السرقة العلمية والأدبية باستعمال الأنترنت لدى الطلبة. وفي حال ثبوتها، يُحال المعني على المجلس التأديبي ويُطبّق بشأنه القانون بكل صرامة. ويجب أن ينص القانون على الأثر الرجعي في حال اكتشاف ذلك لاحقاً، ولو بعد سنوات من مناقشة الطالب للرسالة، و لو بعد توظيفه وترقيته في السُلّم الوظيفي.

6- إلزام الأستاذ المشرف بمتابعة عمل الطلبة لإعداد رسائلهم. وعند اكتشافه لأية سرقة؛ يُؤنبّخهم ويحدّثهم كتابياً مع إلزامهم بالتوقيع على التحذير. وعليه أن يرفض العمل المشبوه بشكل قطعي. أما عند اكتشاف الغش وثبوتة عند المناقشة أو عند الاطلاع على تقارير أعضاء اللجنة، أو عند قراءة الرسالة المسلمة للمناقشة؛ على اللجنة رفض الرسالة وتعليق المناقشة إلى حين النظر في المسألة من طرف المجلس العلمي، لاتخاذ المجلس قراراً بتأجيل المناقشة، بعد تعديل الرسالة أو برفضها بصفة مطلقة، مع معاقبة الطالب في حدود ما يسمح به القانون، لكون الرسالة مجرّد تلفيق ومحاولة غش.

7- وضع قانون ينصّ بصراحة على اعتبار العضو الذي يثبت اكتشافه للسرقة، ويسكت عنها ويوافق على مناقشة الرسالة، اعتباره عضواً متواطئاً سواء كان رئيساً للجنة أو مشرفاً أو مناقشاً. كما ينص هذا القانون الذي نقتحه على تجريم هذا التصرف وتحديد العقوبة الملائمة، إذ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني". وهي المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري. وهذا، مهما كانت درجة هذا العضو العلمية والمهنية في الجامعة. فالعلم يعلو ولا يُعلَى عليه. ولا بدّ من وضع حدّ نهائي للممارسات اللاعلمية و اللاأخلاقية التي جعلت جامعاتنا الجزائرية في ذيل الترتيب عالمياً.

تلك هي بعض الإجراءات القانونية التي نتصور أنه بإضافتها إلى الحلول التربوية المذكورة آنفاً؛ يتمّ قطع الطريق أمام توظيف الأنترنت في الاتجاه السلبي الضار. فالإعداد التربوي البيداغوجي ضروري جداً لإعداد جيل قادر على الإبداع، لكنه غير كافٍ. فلا بد من تقويته بقوة القانون لإضفاء طابع الجدية على المشروع والاستعداد لتطبيق الردع الخاص والردع العام في حال الإخلال المتعمّد بالالتزام بالقانون. ف " العدل بدون قوة عاجز، والقوة بدون عدل باغية " كما قال باسكال.

الخاتمة:

وهكذا، يتبين لنا أن مكافحة أضرار التعامل مع الأنترنت تتطلب إحداث آليات تربوية تعليمية من جهة وآليات تشريعية وإدارية من جهة أخرى. وقد يكون هذا المشروع من أكبر التحديات التي تواجهها المدرسة والجامعة الجزائرية اليوم، ولا سيما، نحن على اقتناع بأن ترقية كفاءة التدريس لا تتمّ بتخريج آلات بشرية مبرمجة تحفظ المقررات والنصوص، وتقف عند مستوى مهارة الحفظ والتحصيل التي يشترك فيها الإنسان مع الحيوان. وإنما يتمّ رفع الكفاءة، بالعمل على تخريج أجيال قادرة على التفكير المنطقي والعلمي الهادف، وعلى المساهمة بفعالية في تنمية المجتمع والأمة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. د. التل سعيد وآخرون، قواعد التدريس في الجامعة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان 1997 .
2. د. زيتون عايش ، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان 1999.
3. شريكي محمد وبوخزرة أحمد ، التكوين عن بُعد ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر 1999 .
4. منشور وزاري ، المقاربة بالكفاءات وبناء المناهج ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر 2004 .
5. منشور وزاري ، دليل أستاذ الفلسفة ، المفتشية العامة بوزارة التربية الجزائرية ، الجزائر 2006 .

